الإصلاحات الرئيسية تمثلت بمحوري بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية

كامكو: الكويت سجلت أكبر قفزة في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

اصدرت شركة كامكو تقرير امس الاربعاء بخصوص تحسن تصنيف دولة الكويت في التقرير الأخير للبنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال – 2018".

وقال التقرير أصدر البنك الدولي تقريره الأخير الذي يقيس مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2018 في 190 اقتصاداً وفقاً للأنظمة التي تؤثر على 11 مجالاً للأعمال التجارية. ووفقا للتقرير، تركزت أغلبية الإصلاحات التي أجرتها الدول التي تناول التقرير تحليلها على بدء النشاط التجاري والحصول على الائتمان تليها التجارة عبر الحدود. وفيما يتعلق بتصنيفات الدول الفردية، احتفظت الثلاثة دول الأولى بترتيبها السابق وهي نيوزيلندا وسنغافورة والدانمرك، كما حسنت الولايات المتحدة ترتيبها بارتفاعها مركزين واحتلالها المرتبة السادسة. وضمن الدول العشرة الأوائل، حققت جورجيا أكبر قفزة، حيث ارتفعت من المرتبة السادسة عشرة إلى المرتبة التاسعة على خلفية تنفيذها لأكبر عدد من الإصلاحات في تنظيم الأعمال منذ بدء تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وفيما يتعلق بالمراكز الإقليمية، احتلت الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع صدارة اللائحة بحصولها على أعلى المتوسطات من حيث درجة سهولة ممارسة الأعمال، يليها أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، على التوالي.

واضاف: فيما يتعلق بوتيرة تطبيق الإصلاحات على الصعيد الإقليمي، سجلت منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا أعلى معدل من الإصلاحات على مستوى كافة المعايير التي يعنى التقرير بقياسها. كما اتسمت المنطقة أيضاً بأعلى معايير التأثير لتلك الإصلاحات مقارنة بالمناطق الأخرى على مستوى العالم، فيما يعزى في الأساس إلى انخفاض المستويات الأساسية للمقارنة، حيث جاءت المنطقة في أدنى المراتب من حيث متوسطات معايير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وفيما يتعلق بأكثر عناصر الإصلاح شيوعا، ركزت منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا على بدء النشاط التجاري والتجارة عبر الحدود.

وتابع: أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد شهدت جميع الدول تقريبا تغيراً في ترتيبها، في حين كانت قطر هي الاستثناء الوحيد باحتفاظها بالمركز رقم 83. وقد لوحظ أكبر معدل للتحسن في الأردن الذي قفز 15 مركزاً ليصل إلى المركز 103 بينما سجلت تونس أكبر تراجع من المركز 77 إلى 88. ووفقا للبنك الدولي، قامت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجراء 29 إصلاحا خلال العام الماضي ونفذت ما يصل إلى 292 مشروعاً اصلاحياً على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية. وقد ساعدت تلك الإصلاحات المنطقة على خفض متوسط عدد الأيام اللازمة لبدأ النشاط التجاري من 43 يوم في العام 2003 إلى 17 يوم في العام الماضي. إلا انه رغماً عن ذلك، هناك تبايناً شاسعاً في الترتيب الفردي لدول المنطقة فيما نعتقد انه يعزى لاختلاف أساليب الحكم والهيكل الديمغرافي، فضلا عن الثروة المتاحة تحت تصرف الحكومات المختلفة. وكان محور الإصلاح المشترك بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتبطاً بالحصول على الائتمان مقارنة بدفع الضرائب لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع.

وذكر: كان الاتجاه العام لتصنيف دول مجلس التعاون الخليجي إيجابيا في الأغلب، حيث سجلت ثلاث من الاقتصادات الستة تحسناً في مراكزها. واستمرت الإمارات في تصدر المجموعة بحصولها على المركز 21، مرتفعة بمعدل 5 مراكز مقارنة بالعام السابق. شهدت كلا من البحرين وسلطنة عمان انخفاضا في تصنيفهما على الرغم من محافظتهمعلى ترتيبهم الجيد نسبيا على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي. وبينما احتفظت قطر بنفس ترتيب العام الماضي، إلا انها حققت تحسناً فيما يتعلق بالمعلومات الائتمانية والتجارة عبر الحدود. وشهدت الكويت أكبر قفزة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وتحتل الآن المركز 96 مقابل حلولها في المركز 102 في العام الماضي. كما حسن أكبر اقتصاد في المنطقة، المملكة العربية السعودية، أداؤه بمعدل مركزين لتحتل المملكة المركز 92 بإدخال ما مجموعه ستة إصلاحات خلال العام الماضي. وكانت المملكة من بين أفضل 20 بلداً إصلاحياً في العالم خلال العام الماضي والثانية من حيث أفضل الدول ذات الدخل المرتفع ودول مجموعة العشرين.

مجلس التعاون

وتابع: لا يزال الاتجاه العام في دول مجلس التعاون الخليجي إيجابياً مع بذل كل اقتصادات المنطقة جهوداً على عدد من الجبهات لتحسين ترتيبها. هذا واعتمدت البلدان الستة في مجلس التعاون الخليجي ما مجموعه 15 اصلاحا لتحين مناخ الأعمال. ونعتقد أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تمر بمرحلة حرجة مع تراجع أسعار النفط واحتياج القطاع غير النفطي إلى دفعة من الاطراف المشاركة بالقطاع الخاص.

الامارات

وأضاف: ما زالت الامارات تحتفظ بموقع الصدارة على مستوى كافة دول مجلس التعاون الخليجي بحصولها على المركز 21، مرتفعة بذلك خمسة مراكز مقارنة بتصنيف العام الماضي. وقد دأبت الامارات على احراز تقدم متواصل وشهدت تقدما مماثلاً في تقرير العام 2015/2016. حيث حققت الامارات تقدماً هائلاً في أحد اهم المعايير الرئيسية العالقة المرتبطة بتسوية حالات الإعسار من خلال تقديم خيار إعادة الهيكلة كبديل لتصفية الشركات بهدف انقاذ الفئة القابلة للاستمرار والتي يتوقع لها ان تتعافي مالياً. كما تبنت الامارات أفضل الممارسات العالمية في معالجة البيانات الائتمانية بعد ان بدأت هيئة الائتمان بتوفير التصنيف الائتماني للمستهلك للبنوك والمؤسسات المالية لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترض.

وذكر: تضمنت الإصلاحات الأخرى التي ساعدت الإمارات على تحسين مركزها محور سهولة الحصول على تراخيص البناء وسهولة الحصول على الكهرباء. فعلى صعيد قطاع البناء، تمكنت الامارات من تقليص الوقت اللازم لاستخراج التراخيص وتخفيض تكلفة الحصول عليها من خلال إلغاء خطوة من الاجراءات اللازمة. في حين تم تسهيل عملية الحصول على الكهرباء عن طريق تبسيط عملية توصيل التيار الكهربائي والقضاء على التفاعل بين العميل والمرفق للحصول على الأعمال الخارجية.

الكويت

كما قال: سجلت الكويت أكبر قفزة في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بعد أن صعدت 6 مراكز واحتلت موقعاً ضمن أول مائة دولة في صدارة الترتيب باحتلالها المركز 96. وتمثلت الإصلاحات الرئيسية خلال العام الماضي في محوري بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية. وأنشأت الكويت النافذة الواحدة وحسنت إجراءات تسجيل الشركات عبر الإنترنت لبدء النشاط التجاري. وبالنسبة لتسجيل الملكية العقارية، اختصرت الكويت عدد الأيام اللازمة لتسجيل الملكية من 49 إلى 35 يوماً، كما حسنت من شفافية الإجراءات الإدارية الخاصة بالأراضي.

السعودية

تحسن مركز السعودية بمعدل مرتبتين واحتلت المركز 92 على إثر تنفيذ المملكة أقصى عدد من الإصلاحات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وكانت الإصلاحات الستة التي أقدمت عليها المملكة تتعلق ببدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية وحماية المستثمرين الأقلية ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وفرض العقود. وقد اعتمدت المملكة بكثرة على استخدام التكنولوجيا من خلال تحسين الأنظمة الإلكترونية لغالبية الإصلاحات التي أقدمت عليها بما في ذلك بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية ودفع الضرائب واستحدثت نظام إلكتروني لإدارة الحالات لخدمة القضاة والمحامين مما سهل فرض العقود. وقد جعلت المملكة بدء النشاط التجاري أسهل من خلال استخدام نظام الكتروني على شبكة الإنترنت ودمجت اجرائي حجز الأسماء التجارية وتقديم النظام الأساسي في إجراء واحد، بالإضافة إلى تحسين نظام الدفع عبر الإنترنت عن طريق إزالة الحاجة إلى الحضور شخصياً لدفع الرسوم. وفيما يتعلق بحماية المستثمرين الأقلية، زادت المملكة من حقوق المساهمين ودورهم في اتخاذ القرارات الرئيسية من خلال توضيح هياكل الملكية والرقابة، الأمر الذي يتطلب المزيد من الشفافية في الشركات وتنظيم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف المعنية. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، جعلت المملكة التجارة عبر الحدود أسهل من خلال تقليل الوقت اللازم للامتثال الوثائقي للصادرات والواردات حيث قلصت عدد الوثائق المطلوبة للتخليص الجمركي.

قطر

احتفظت قطر بمركزها دون تغير عن العام السابق حيث احتلت المركز 83 وادخلت إصلاحات تتعلق بشكل خاص بالحصول على الائتمان والتجارة عبر الحدود. وحسنت قطر من إمكانية الحصول على المعلومات الائتمانية بعد أن بدأت في توفير التصنيف الائتماني للمستهلكين للبنوك والمؤسسات المالية والمقترضين. كما سهلت التجارة الخارجية من خلال افتتاح ميناء حمد الجديد.

سلطنة عمان

احتلت عمان المركز الثالث خليجياً والرابع على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا من حيث ترتيبها في لائحة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وبعد ان سجلت عمان تحسناً بمعدل 4 مراكز في تقرير العام السابق، شهدت تراجعاً في تصنيفها لهذا العام بواقع خمس مراكز حيث احتلت المركز 71. ويعزى هذا التراجع الذي منيت به السلطنة إلى التحسن النسبي في تصنيف الدول الأخرى. إلا انه رغماً عن ذلك، حققت عمان تحسنا من حيث التجارة عبر الحدود من خلال تعزيز نظام النافذة الواحدة للصادرات والواردات عبر الإنترنت، وتمكنت من تقليص الوقت اللازم للامتثال الوثائقي إلى 7 ساعات لوثائق التصدير والاستيراد لينخفض من 23 و22 ساعة، على التوالي.

البحرين

احتلت البحرين المرتبة الثانية خليجياً والمركز 66 عالمياً. حيث تراجعت البحرين بمعدل 3 مراكز مقارنة بترتيبها السابق، فيما يعزى أساسا إلى الإصلاحات المتعلقة بدفع الضرائب. هذا وقد قدمت البحرين نظاماً جديداً في مجال الرعاية الصحية بحيث يتحمل صاحب العمل نفقات النظام الصحي للموظفين مما جعل دفع الضرائب أكثر تعقيدا.

سهولة ممارسة الأعمال التجارية - حسب الترتيب	2017	2018	مقارنة
أعلى 10 دول			
نيوزيلاندا	1	1	لا تغيير
سنغافورة	2	2	لا تغيير
الدنمارك	3	3	لا تغيير
جمهورية كوريا	5	4	تحسن
هونغ كونغ	4	5	تراجع
الولايات المتحدة الأميركية	8	6	تحسن
المملكة المتحدة	7	7	لا تغيير
النرويج	6	8	تراجع
جورجيا	16	9	تحسن
السويد	9	10	تراجع

أعلى 10 دول

سهولة ممارسة الأعمال التجارية - حسب الترتيب	2017	2018	مقارنة
دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا			
الإمارات العربية المتحدة	26	21	تحسن
البحرين	63	66	تراجع
المغرب	68	69	تراجع
عمان	66	71	تراجع
قطر	83	83	لا تغيير
تونس	77	88	تراجع
المملكة العربية السعودية	94	92	تحسن
الكويت	102	96	تحسن
الأردن	118	103	تحسن
مصر	122	128	تراجع
لبنان	126	133	تراجع
سوريا	173	174	تراجع

دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- الكويت أنشأت النافذة الواحدة وحسنت إجراءات تسجيل الشركات عبر الإنترنت
- انخفاض الأيام اللازمة لتسجيل الملكية من 49 إلى 35 يوماً وشفافية الإجراءات الإدارية
- الامارات ما زالت تحتفظ بموقع الصدارة على مستوى كافة دول مجلس التعاون الخليجي

البنك الدولي: الكويت في طليعة الدول الخليجية إصلاحا لبيئة الأعمال

مقر صندوق النقد الدولي

قال مدير مكتب البنك الدولي في دولة الكويت الدكتور فراس رعد إن دولة الكويت جاءت في طليعة دول مجلس التعاون الخليجي لناحية إصلاح بيئة ممارسة أنشطة الأعمال خلال العام الماضي.

وأضاف رعد في تصريح صحفي امس الأربعاء أن الكويت أدخلت تحسينات مهمة بشأن تدفقات الاستثمار والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل متوقعا أن تواصل الكويت هذا الزخم الإيجابي وأن تحقق تقدما واسعا خلال السنوات المقبلة.

وأوضح أن الكويت نفذت تغييرات مهمة في بيئة أعمالها التنظيمية خصوصا في مجال بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية.

ولفت إلى تحسن ترتيب الكويت في مؤشر (سهولة ممارسة الأعمال) بمعدل ستة مراكز لتصبح في الترتيب 96 من أصل 190 دولة دخلت في المؤشر.

وذكر أن أداء الكويت في مجال تحسين بيئة (الأعمال التجارية) جاء ثانيا بعد السعودية من بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وبين أن الكويت نجحت في غضون عام واحد بتخفيض المدة اللازمة لبدء النشاط التجاري من 61 يوما إلى نحو 38 فضلا عن تقليصها عدد إجراءات بدء النشاط التجاري من 12 إجراء إلى 9 وتخفيض المدة اللازمة لتسجيل الممتلكات من 49 يوما إلى 35.

وقال رعد إن هذا التقدم تحقق من خلال التسجيل عبر الإنترنت وإنشاء نظام (النافذة الواحدة) لجميع إجراءات تسجيل الشركات.

وأشاد في السياق بالجهود المبذولة على مستوى الحكومة الكويتية لمتابعة هذه الإصلاحات بقيادة اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية التي تأسست بقرار مجلس الوزراء في ديسمبر 2013.

وكانت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية أعلنت أن دولة الكويت سجلت تحسنا إيجابيا في مؤشر (سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2018) الصادر أمس الثلاثاء عن مجموعة البنك الدولي محققة ارتفاعا في رصيدها وفق مقياس (القرب من الأداء الأفضل) كنتيجة مباشرة لتفعيل الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال.

FXTM: العملات في حالة من التداول العرضي قبيل اجتماع الفدرالي

قال كبير استراتيجي الأسواق في FXTM حسين السيد: يبدو يوم الأربعاء يوماً هادئاً في سوق العملات، حيث أن المتداولين قد اختاروا على ما يبدو مراقبة الوضع من بعيد قبيل مجموعة من الأحداث الهامّة التي قد تشكّل خطراً بالنسبة للعملات مثل قرار الفدرالي بخصوص الفائدة لاحقاً اليوم، وقرار بنك إنكلترا المركزي بخصوص الفائدة يوم الخميس، وإعلان الرئيس ترامب عن مرشحه لرئاسة الفدرالي، والإعلان عن الإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة، وبيانات الوظائف غير الزراعية الأميركية يوم الجمعة.

ولن يترافق إعلان اليوم من الفدرالي بتحديث للتوقعات الاقتصادية ولا بمؤتمر صحفي. وسوف يتحرّك المتداولون بناءً على التعديلات التي ستدخل على البيان الصحفي المؤلف من حوالي 500 كلمة. ومن غير المرجّح أن تتغير السياسة النقدية بشكلها الرئيسي، وسيلتزم الفدرالي بخططه المتعلقة بالتشديد التدريجي. لكنّ البيانات الاقتصادية الصادرة مؤخراً أظهرت تحسّناً في النشاط الاقتصادي الأميركي، في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% في ربعين متتاليين، ممّا يشير إلى أننا قد نرى تغيّرات إيجابية طفيفة في تقويم النشاط الاقتصادي.

فعلى الرغم من حصول ارتفاع في رقم التضخم العام في سبتمبر / أيلول، إلا أن مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي لازال أقل من التوقعات وهو يظل دون مستهدف الـ2%. وبالتالي، أتوقع حصول تغيّر طفيف في تقويم التضخم أو قد لا يكون أن هناك أي تغيير.

وبالإجمال، فإن الفدرالي سيتصرّف على الأغلب وفقاً لتوقعات الأسواق من خلال الإبقاء على معدلات الفائدة دون تغيير في نوفمبر / تشرين الثاني، على أن يبعث بإشارة بأنّه سيرفع الفائدة في اجتماعه الأخير في ديسمبر / كانون الأول. من الممكن أن يخيّم ترشيح الرئيس ترامب للرئيس المقبل للفدرالي وبكل بساطة على بيان الفدرالي اليوم، وخاصّة إذا لم يكن جيرومي باول هو خياره الأوّل. فباول كان داعماً لسياسة يلين القائمة على التشديد التدريجي. وبالتالي، لا أتوقّع حصول تحرّكات كبيرة في سندات الخزانة أو الدولار الأميركي. ولكن، إذا سمّي أستاذ الاقتصاد في جامعة ستانفورد البروفيسور جون تايلور عوضاً عنه، فيجب ساعتها توقّع حصول تحرّكات كبيرة في عوائد السندات الأميركية والدولار الذي قد يسجّل ارتفاعاً حاداً مقابل العملات الأخرى. فوفقاً لقاعدة تايلور، وهو نموذج توقعات مخصّص لتحديد أين يجب أن تكون معدّلات الفائدة بناءً على مستهدف التضخّم والتوظيف الكامل، فإنّ معدّلات الفائدة يجب أن تكون أعلى بكثير من المستويات الحالية.

وكان الدولار النيوزلندي هو العملة الوحيدة الأفضل أداءً اليوم، حيث ارتفع 1% مقابل الدولار بعد أن أظهرت إحصائيات سوق العمل نمواً بواقع 1.9% في تكلفة العمل، في حين تراجع معدّل البطالة إلى أدنى مستوى في 9 سنوات. وإذا ظلت الأجور تظهر علامات على التحسّن، فإن البنك المركزي النيوزلندي سيرفع معدلات الفائدة على الأغلب العام المقبل مقارنة بالتوقعات السابقة التي كانت تشير إلى بدء التشديد في 2019.

أسهم أوروبا تبدأ نوفمبر مرتفعة لأعلى مستوى في عامين

نيكي يرتفع لأعلى مستوى في 21 عاما والأرباح القوية تعزز المعنويات

جانب من تداولات البورصة اليابانية

بلغت الأسهم الأوروبية أعلى مستوى في عامين في التعاملات المبكرة امس الأربعاء في الوقت الذي تواصل فيه نتائج أعمال الشركات للربع الثالث ومستويات قياسية مرتفعة بلغتها الأسهم الأمريكية والآسيوية تعزيز الثقة في السوق.

وبحلول الساعة 0835 بتوقيت جرينتش زاد المؤشر ستوكس 600 للأسهم الأوروبية 0.6 في المئة إلى 397.43 نقطة، وذلك للمرة الأولى منذ أغسطس آب 2015.

وارتفع المؤشر داكس الألماني نحو 0.9 في المئة ليلحق بنظرائه بعد أن كانت البورصة الألمانية مغلقة في عطلة. وارتفع المؤشر إيبكس الإسباني 0.4 بالمئة بعد مكاسب قوية في الجلسة السابقة في الوقت الذي يبدو فيه أن الأسواق تخلصت من المخاوف المتعلقة بسعي إقليم كتالونيا للاستقلال.

وكانت أسهم نوكيان تايرز الفنلندية لصناعة إطارات السيارات، التي حققت أرباحا فصلية تفوق التوقعات، من بين الأفضل أداء إذ ارتفعت 5.7 في المئة.

من ناحية أخرى، انخفض سهم نيكست البريطانية لبيع الملابس بالتجزئة 7.3 بالمئة بعد أن حققت الشركة نتائج دون توقعات المحللين.

وتراجعت أسهم نوفو نورديسك الدنمركية، أكبر شركة في العالم لصناعة أدوية علاج مرض السكري، 2.8 في المئة بعد أن نشرت الشركة نتائجها عن الربع الثالث وحذرت من أن تشريعا جديدا يجرى إعداده في بعض الولايات الأمريكية قد يؤثر سلبا على نشاطها في أحد أسواقها الرئيسية.

ارتفعت الأسهم اليابانية من جديد إلى أعلى مستوى لها في 21 عاما يوم الأربعاء بدعم من أرباح قوية لشركات بعضها مصدرة مثل سوني ونيتو دينكو.

وأغلق المؤشر نيكي مرتفعا 1.86 بالمئة عند 22420.08 نقطة بعدما بلغ 22455.92 نقطة، وهو أعلى مستوى منذ يوليو تموز 1996.

وقفز سهم سوني نحو 12.3 بالمئة إلى أعلى مستوى له في تسع سنوات بعد أن توقعت شركة الإلكترونيات والترفيه اليابانية تحقيق أفضل ربح سنوي لها على الإطلاق.

ورفعت سوني توقعاتها للأرباح التشغيلية للعام بأكمله بمقدار 26 بالمئة إلى 630 مليار ين (5.5 مليار دولار) وعزت ذلك إلى مبيعات قوية لحساسات الصور بالإضافة إلى أجهزة التلفزيون الفاخرة.

وصعد سهم نيتو دينكو 6.3 بالمئة بعدما رفعت الشركة توقعاتها لصافي الربح السنوي إلى 98 مليار ين (861 مليون دولار) من 70 مليار ين بفضل عوامل منها المبيعات القوية للرقائق البصرية التي تستخدم في شاشات الهواتف الذكية.

وقفز سهم طوكيو إلكترون نحو 13.9 بالمئة ليلامس مستوى قياسيا مرتفعا بعدما رفعت الشركة المنتجة لمعدات صناعة أشباه المواصلات توقعاتها لصافي ربح العام الذي ينتهي في مارس آذار 2018 إلى 198 مليار ين (1.74 مليار دولار) من 163 مليار ين.

وزاد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 1.17 بالمئة إلى 1786.71 نقطة. وارتفعت جميع المؤشرات الفرعية، البالغ عددها 33 مؤشرا، بقيادة قطاعات منتجات النفط والفحم والنقل الجوي والتعدين.